(IJRSSH) 2023, Vol. No. 13, Issue No. I, Jan-Mar **e-ISSN: 2249-4642 p-ISSN: 2454-4671**

Reading About Indo-Pakistani Relations[1]

Dr. Tala Assim Faiq

College of Administration and Economics, University of Baghdad

قراءة في العلاقات الهندية الباكستانية

ا.م.د. تلا عاصم فائق /كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد

DOI:10.37648/ijrssh.v13i01.041

Received: 28 January 2023; Accepted: 14 March 2023; Published: 20 March 2023

ABSTRACT

The South Asian region occupies a great strategic importance due to the nature of regional and international interactions in the region, especially that India has always sought to strengthen relations with the great powers, including the United States of America, and at the same time Pakistan sought to strengthen relations with international powers, including China, and India set out to enhance its strength and international standing To confront Pakistan and the regional powers represented by China from a group of factors that explained the nature of Indo-Pakistani relations. These factors were represented at the internal and external levels by political, economic, social and military factors.

الملخص

ان إقليم جنوب اسيا يحتل أهمية استراتيجية كبيرة ذلك بسبب طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية في الإقليم لاسيما ان الهند سعت دائماً الى توثيق العلاقات مع القوى العظمى منها الولايات المتحدة الامريكية وبالوقت ذاته سعت باكستان الى تعزيز العلاقات مع القوى الدولية منها الصين وانطلقت الهند في تعزيز قوتها ومكانتها الدولية لمواجهة باكستان والقوى الإقليمية المتمثلة بالصين من مجموعة عوامل وضحت طبيعة العلاقات الهندية الباكستانية وتمثلت هذه العوامل على المستويات الداخلية والخارجية بـ العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

قراءة في العلاقات الهندية الباكستانية

ان العلاقات الهندية الباكستانية اتخذت اشكالا من التعاون والصراع حسب طبيعة التفاعلات الاقليمية والدولية وطبيعة العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في الإقليم.

اولاً: المستوى الداخلي:

[1] *How to cite the article:* Faiq T.A; Reading About Indo-Pakistani Relations, *International Journal of Research in Social Sciences and Humanities*, Jan-Mar 2023, Vol 13, Issue 1, 505-520, DOI: http://doi.org/10.37648/ijrssh.v13i01.041

ويتشكل من أربعة عوامل (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والعسكري) وسنتناولها بشيء من الإيجاز.

1- العامل السياسي:

لقد اتخذ حزب الرابطة الإسلامية لعموم الهند قراره بإقامة وطن منفصل للمسلمين في جنوب آسيا في اجتماع لاهور بتاريخ 23/آذار/ 1940 وأعقب ذلك الإعلان الرسمي بتأسيس دولة باكستان في 15/آب/ 1947 ومع انفصال باكستان نشأت مشكلة كشمير وتمثل كشمير موقعاً إستراتيجياً مهماً في جنوب القارة الآسيوية وهي ذات أغلبية مسلمة غير أن حاكمها الهندوسي الديانة مال نحو الانضمام إلى الهند على الرغم من ارتباط الولاية الديني فضلاً عن الجغرافي والاقتصادي مع باكستان وهنا بدأ الصراع الهندي الباكستاني على كشمير ويستند كل من الطرفين الهندي والباكستاني إلى مجموعة أسس في مطالبهما بالإقليم[1].

ونجد أن باكستان تستند إلى أغلبية سكانها الإسلامية والاعتماد الاقتصادي المتبادل معه وتعد ضم كشمير للهند معناه تحكمه في مياه السند ورافديه الرئيسيين اللذين يمران في كشمير لأن الإقليم مرتبط مع باكستان بوسائل المواصلات وعبرها مع العالم في حركته التجارية فضلاً عن الاعتبار الأمني إذ أن ضمه إلى الهند يهدد أمن باكستان بسبب انفتاح كشمير على باكستان أما الهند فاستندت إلى موافقة حاكم الإقليم الهندوسي على الانضمام للهند بعد ما ترك موضوع الانضمام للأمير في كل إمارة وربطت الهند كشمير بها عبر شبكة واسعة من طرق المواصلات باعتبار أن مستقبل كشمير يكون أفضل إذا ما ضمت إلى الهند بفعل سعة الأسواق وتطورها صناعياً قياساً لباكستان فضلاً عن أهمية حماية الهندوس في جنوب جامو وعلى الرغم من جهود مجلس الأمن للأمم المتحدة مع الطرفين فقد أخفقت الأطراف في إجراء الاستفتاء الإقليمي بفعل غياب أساس مشترك لإدارة الاستفتاء بيد أن الإقليم خضع عملياً للتقسيم بالقوة منذ ذلك التاريخ وهكذا أصبحت كشمير عائقاً أساسياً أمام علاقات طبيعية بين الهند وباكستان إذ ترفض الهند إجراء الاستفتاء الذي تطالب به باكستان لاعتقادها أنه لن يكون لصالحها[2].

وإزاء ما تقدم تمثل كشمير أهمية إستراتيجية للهند والباكستان وكما يأتي[3]:

فبالنسبة للهند نظراً لأهميتها الإستراتيجية جعلها شديدة التمسك بها على مدى أكثر من خمسين عاماً على الرغم من الأغلبية المسلمة بها وعلى الرغم من الحروب التي خاضتها واستنزفت من مواردها البشرية والاقتصادية الكثير وتتلخص تلك الأهمية بما يأتي:

1. تعدها الهند عمقاً أمنياً إستراتيجياً لها أمام الصين وباكستان.
2. تنظر إليها على أنها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعدها قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة الكبيرة العدد.

3. تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تفتح لها باباً لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية التي تغلب فيها عرقية معينة أو يكثر فيها معتنقو ديانة معينة.

أما أهمية إقليم كشمير الإستراتيجية بالنسبة لباكستان فتتلخص بالآتي:

1. تعدها باكستان منطقة حيوية لأمنها وذلك لوجود طريقين رئيسيين وشبكة للسكة الحديد.
2. ينبع من الأراضي الكشميرية ثلاثة أنهار رئيسة للزراعة في باكستان مما يجعل امتلاك الهند لها تهديداً مباشراً للأمن المائي الباكستاني.

ومن هنا نجد أن الأهمية الإستراتيجية لإقليم كشمير تعد من أهم الأسباب الجوهرية وراء تمسك الدولتين بهذا الإقليم.

وهناك تأكيد من قبل (د.لاري جونسن) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في واشنطن بهذا الصدد حيث يقول "إذا تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع بين الهند والباكستان فسوف تتعامل معه مثل ما تعاملت مع الصراع العربي الصهيوني إذ إنها ستعامل الهند مثلما تعامل إسرائيل في حين أنها لم تمنح باكستان أكثر مما منحته للعرب" كما يرى أيضاً "أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى الهند على أنها حجر الزاوية للإستراتيجية الأمريكية في جنوب آسيا لما تمثله من ثقل في مواجهة الصين لما لها من تأثير في المنطقة فضلاً عما تبشر به من فرص للاستثمارات الأمريكية في أسواقها الواسعة"[4].

ومن هنا نجد أن الولايات المتحدة في حالة تدخلها في الصراع بالتأكيد سيكون لصالح الهند لا لصالح باكستان.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من المتغيرات الدولية التي فرضت نفسها على الواقع باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية كشمير ودعوتها لإيجاد حل سلمي لهذه القضية حتى قبل قيام الطرفين بالتجارب النووية وتجسد هذا الموقف باتخاذ الخطوات الآتية[5]:

أ) منع انتشار السلاح النووي في العالم ومحاولة تجريد الدول التي تمتلكه منه حتى لا تتمكن أية دولة من الظهور كقوة إقليمية، لذلك سارعت الولايات المتحدة إلى عقد اتفاقيات مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي (السابق) للتخلص من ترسانتها النووية كأوكرانيا وكازاخستان، ومن هنا تنظر إلى الهند وباكستان بدعوتهما للتخلي عن برامجهما النووية والتوقيع على معاهدة حضر الانتشار النووي بيد أن الدولتين لديهما مشكلة كشمير مما يفرض عليها الواقع الإبقاء على حالة التأهب والتنافس في امتلاك الأسلحة لحماية مصالحها المهددة.

ب) أضافت التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية حول موضوع حقوق الإنسان في كشمير بعداً إنسانياً لهذه القضية أمام المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة التي تدعي حماية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.

وتزايد الاهتمام الأمريكي بالقضية الكشميرية والصراع الهندي الباكستاني الذي دام أكثر من نصف قرن ولاسيما بعد أحداث 11/ أيلول/ 2001 رغبة من جانب الولايات المتحدة في مواجهة كافة البؤر والمناطق التي يمكن أن تكون مركزاً للإرهاب والنشاطات الإرهابية، وانطلاقاً من هذا الاهتمام الأمريكي فقد طرح المساعد الأول لوزير الخارجية الأمريكي (ريتشارد أرميتاج) في أثناء زيارته للباكستان والهند خلال شهر يونيو، 2002 الرؤية الأمريكية لحل هذا النزاع والقائم على مبدأين[6]:

الأول: مطالبة باكستان بمنع الجماعات المسلحة من عبور الخط الحدودي الفاصل بين جزئي كشمير إذ توجد أدلة كثيرة تشير إلى أن هذه المجموعات المسلحة غالباً ما تتكون من ناشطين غير كشميريين وغير مرغوب فيهم داخل كشمير وهو ما طالب به وزير الخارجية الأمريكي (باول) في أثناء زيارته شبه القارة الهندية خلال شهر يوليو 2002: "نحن نراقب الوضع بانتباه ولا يمكننا بعد القول أن عمليات التسلل انتهت ولكنها تراجعت" مشيداً بالتزام باكستان بمنع مثل هذه العمليات مقترحاً إقامة منظومة لمراقبة عمليات التسلل بين شطري كشمير الباكستاني والهندي.

الثاني: يقضي باعتراف الهند بوجود المشكلة الكشميرية التي أقرت هيئة الأمم المتحدة في أحد قراراتها بوجودها إضافة إلى تضمينها في العديد من الوثائق الدولية التي تقر بحق سكان كشمير في تقرير مصيرهم لكن ممارسة هذا الحق لا تعني بالضرورة الانفصال الفوري عن الهند ولا تعني كذلك وجود أي دليل يشير إلى أن الكشميريين الخاضعين حالياً إلى الحكم الهندي راغبون حقاً في أن يصبحوا مواطنين كشميريين.

وبالمقابل قد ظلت الهند متمسكة بموقفها الثابت المتمثل في أن القضية الكشميرية هي شأن داخلي وليس من اختصاص أي طرف سوى الحكومة الهندية وحدها وإن ضم ولاية جامو وكشمير إلى الهند قد تم طبقاً للبنود المنصوص عليها في قانون الاستقلال وهو نظام نهائي وقانوني وهو ما أكده رئيس الوزراء الهندي فاجباي "أن كشمير جزء لا يتجزء من الهند وأن المطالبة بإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير في الإقليم تتجاهل الحقائق الأساسية والتطورات التاريخية" ولذلك ترفض الهند أية فكرة تقوم على منح الإقليم الاستقلال على وفق القرارات الدولية الصادرة من الأمم المتحدة ورفض المطالبة بإجراء استفتاء عام ليقرر إرادة الشعب الكشميري بنفسه إذ ترى أنه ليس هناك حاجة لتأكيد إرادة الشعب الكشميري من خلال الاستفتاء بل أن الانتخابات الديمقراطية تعد من السبل المعترف بها لتأكيد رغبات الشعب بواسطة قيام جمعية تشريعية منتخبة

وعليه رفضت الهند الاقتراحات الأمريكية نظراً لأنها لا تنسجم مع ثوابت سياستها نحو قضية كشمير التي ترفض من حيث المبدأ تدخل أي طرف خارجي[7].

وإزاء ما تقدم نجد أن قضية كشمير لها أهمية إستراتيجية للأطراف المتنازعة عليها (الهند وباكستان) وعليه تكتسب القضية أبعاد إقليمية خاصة بكلتا الدولتين فضلاً عن الأبعاد الدولية التي تضعها تلك القضية.

ونظراً لأن إقليم جنوب آسيا يشكل أحد المصالح الإستراتيجية المهمة للقوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي لها مصالح دائمة وإستراتيجية مع القوى المؤثرة في الإقليم ولاسيما الهند واتجاهها نحوها أكثر من اتجاهها نحو الباكستان ومن هنا فأن القضية لابد وأن تحل إقليمياً أي بإجراء استفتاء عام للشعب الكشميري ويحسم فيه الوضع أما لصالح الهند أو لصالح الباكستان وعليه لابد من عقد مفاوضات ثنائية إيجابية بين الدولتين للوصول إلى حل مرضٍ للطرفين، ولكن عدم إمكانية الوصول إلى ذلك الحل سيؤدي وربما يؤثر تأثيرا كبيراً على السياسة الهندية وطموحاتها في تحقيق المكانة المتوخاة قي ذلك الإقليم.

ومن جانب آخر فأن الديمقراطية في الهند نظراً لوجودها فيها فإنها تشكل عامل مهم للنظام السياسي الهندي ولاسيما أن الهند تأخذ بنظام التعددية الحزبية ويشترط لتكوين الحزب حصوله على نسبة (3%) من الأصوات كحد أدنى على المستوى القومي أو على المستوى المحلي وتعرف الهند العديد من الأحزاب السياسية حيث يوجد فيها نحو عشرين حزباً على المستوى القومي بالإضافة إل الأحزاب غير الشرعية وتأخذ الهند في نظامها الانتخابي بحق الاقتراع العام لجميع المواطنين حيث يتمتع بحق التصويت كل مواطن هندي يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً بغض النظر عن الدين أو الطبقة أو الجنس كما أن الهند تتميز عمليتها الانتخابية بوجود درجة عالية من النزاهة الانتخابية[8].

ومن الجدير بالذكر أن من بين العوامل التي أسهمت في ترسيخ الديمقراطية في الهند التزام القيادة بالأنموذج الديمقراطي بوصفها الإطار الوحيد القادر في الحفاظ على وحدة الهند بكل ما فيها من اختلاف وتنوع مع تبني النظام الفدرالي الذي يراعي التنوع ويتيح أكبر قدر من المشاركة، وتعد العلمانية الوجه الآخر للديمقراطية والتعددية وهي أحد المبادئ الأساسية التي تبنتها الحركة الوطنية وأقامت على أساسها النظام الهندي بعد الاستقلال ويختلف استخدام مصطلح العلمانية في الهند عن استخدامه في الغرب فهي لا تعني فصل الدين عن السياسة بقدر ما تعني التعددية الاجتماعية والثقافية والقبول بهذه التعددية كأساس للحياة وهدفها ليس تقليص السلطة الدينية كما في الغرب إنما تحقق التعايش بين الأديان والثقافات المختلفة[9].

فضلاً عن ذلك فإن تخلف التنمية في الهند لا يرجع إلى تبنيها للإطار الديمقراطي إنما نتيجة لظروف داخلية وإقليمية وتعد الديمقراطية بمثابة الإطار الضروري لحدوث استمرار تلك التنمية ولاسيما أن الهند تتمتع بالعديد من المقومات الأساسية لعملية التنمية والديمقراطية مثل ضعف احتمالات قيام انقلابات أو تمردات

عسكرية ولكن ذلك لا يعني عدم وجود مشكلات تهدد الديمقراطية والتنمية الهندية لعل من أهمها المشكلات المتعلقة بالتوترات العرقية والطائفية فضلاً عن زيادة حجم ودور القوات المسلحة النظامية وشبه النظامية في حفظ الأمن ومن ثم ضرورة قيام الهند بتحديد طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تكون بين السلطات المدنية والعسكرية في التعامل مع المشكلات الأمنية التي تواجهها الدولة وإزاء ما تقدم نجد أن مستقبل التنمية والديمقراطية في الهند يتوقف على ضرورة توافر ثلاثة شروط هي[10]:

- مدى نجاح الدولة في معالجة المشكلات المتعلقة بالتوتر العرقي والطائفي.
- مدى نجاح الدولة في تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي وإصلاح القطاع العام.
- مدى نجاح الدولة في توسيع وزيادة حجم الطبقة المتوسطة التي كان وجودها أحد الشروط الأساسية لاستمرار الديمقراطية الهندية.

فضلاً عما تقدم تعد الصحافة الهندية تقليدياً من بين الصحافة الأكثر حرية في آسيا إذ تمتعت منذ حصول الهند على الاستقلال وحتى اليوم بقسط وافر من الحرية يعكسه ذلك الرقم الهائل من الصحف والمجلات المنشورة بـ93 لغة ولهجة والواقع أن تمتع الصحافة بحريتها في الهند يتسق مع إيمان زعماء الهند بدورها حيث عدها نهرو دعامة أساسية للعملية الديمقراطية وكان رأيه أن وجود صحافة حرة تماماً مع كل ما تتضمنه من أخطار نتيجة للاستخدام الخاطئ لها أفضل من وجود صحافة مراقبة أو منظمة[11].

وإزاء ما تقدم نجد أن الهند تتمتع بقدر كبير من الاستقرار السياسي نظراً لاعتمادها على الديمقراطية وارتباط الديمقراطية بالتنمية ومن ثم اتجاه الهند نحو التنمية والنهوض بالديمقراطية ونزاهة الانتخابات يؤهلها لتبوء مكانة متميزة عن جارتها باكستان ويؤهلها لدور إستراتيجي مهم ومتفوق في الإقليم.

2- العامل الاقتصادي:

يبدو أن قوة أي بلد والدفاع عن أمنه وتطوير سياسة داخلية وخارجية مستقلة، يعتمد على الدرجة التي يستطيع بها شعبه أن يكون قادراً على دعم القدرات الذاتية في الدفاع والأنظمة الدفاعية ومن هنا نجد أن الانجاز أو الكفاءة في الحقول التكنولوجية والقوة التكنولوجية العملية تعد عاملان رئيسان في تحقيق التقدم المنشود التي تطمح إليه الهند، إذ أن الهند المتطورة يجب أن تكون قادرة على الاهتمام بمصالحها واهتماماتها الإستراتيجية من خلال قواها الداخلية وقابليتها على تأهيل نفسها مع الحقائق الجديدة وعليه هناك ثلاثة عناصر أو أبعاد تعزز قوة الهند التكنولوجية تتمثل بالآتي[12]:

1. الشعب.
2. الاقتصاد ككل.
3. الاهتمامات الإستراتيجية.

إن القوى التكنولوجية تعد الركيزة الأساس في مسيرة التطور الإنساني وأن تطوير المهارات البشرية يحتاج إلى قوى في التكنولوجيات الإبداعية، كما أن تطوير القوى التكنولوجية لابد أن تلقي بظلالها على القوة الاقتصادية وعليه تطوير الأولى سوف ينصب في تطوير الثانية، ونجد أن الهند في اهتمامها بالأبعاد السابقة الشعب، الاقتصاد، القوى الإستراتيجية فضلاً عن القابلية على إدامة وتحسين هذه الآليات من خلال فترات طويلة من الزمن في المستقبل تطمح في أن تصبح بحالة من التطور ولذلك يجب أن تكون لها نظرة تكنولوجية فضلاً عن أن الرؤية التكنولوجية للأمة لربما تؤسس على بيانات تكاملية وعلى الاقتصاد ككل مع الأبعاد الاجتماعية من التطور وقد كان مجمل الإنتاج المحلي بحدود (224.25) بليون دولار عام 1994 وبافتراض أن معدل النمو هو (5.2%) بالنسبة للأعوام (1995–2000) و(3%) بالنسبة للأعوام (2000–2010) و(5.3%) بالنسبة لأعوام (2010–2020) وعليه من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي زيادة أخرى[13]. ينظر الجدول رقم (13).

جدول (13)

الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	بليون دولار
1995	25854.08
1998	27842.02
2000	29251.52
2002	31032.94
2005	33910.53
2007	35975.68
2010	39311.60
2015	46689.85
2020	55452.90

المصدر:

- A.P.J Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, A vision for the new millennium, New Delhi, 1998, p11.

وللاقتصاد الهندي دور كبير في المجالات المختلفة[14]:

- السوق المحلي الواسع.
- توسع اقتصاد الأجور.
- ميل النمو وباتجاه الاستخدام الذاتي.

- توسع القطاع الخاص على الرغم من توسع القطاع العام.
- عصر الثورة المالية.
- تحديث الزراعة وحدوث نقلة نوعية في الاقتصاد الريفي.
- النمو المتزايد لكل من قطاعي الخدمات والإنتاج.

ومن ثم فإن الهند تتفوق العالم في قطاعات عدة مثل الصـــناعات المســـتندة على المعادن، الفولاذ، الألمنيوم، السـمنت، الإلكترونيات والصـناعات ومن هنا تشـهد الهند دوراً اقتصـادياً كبيراً ونهوضـاً اقتصـادياً داخلياً يؤهلها لتأدية الدور الإستراتيجي المستقبلي المهم في الإقليم والشكل الآتي سيوضح الرؤية التكنولوجية التي تهدف إلى زيادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية للشعب وبنائها على قوى مشتقة منهم[15].

ويمكن معرفة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية بالشكل الآتي، ينظر الشكل رقم(1):

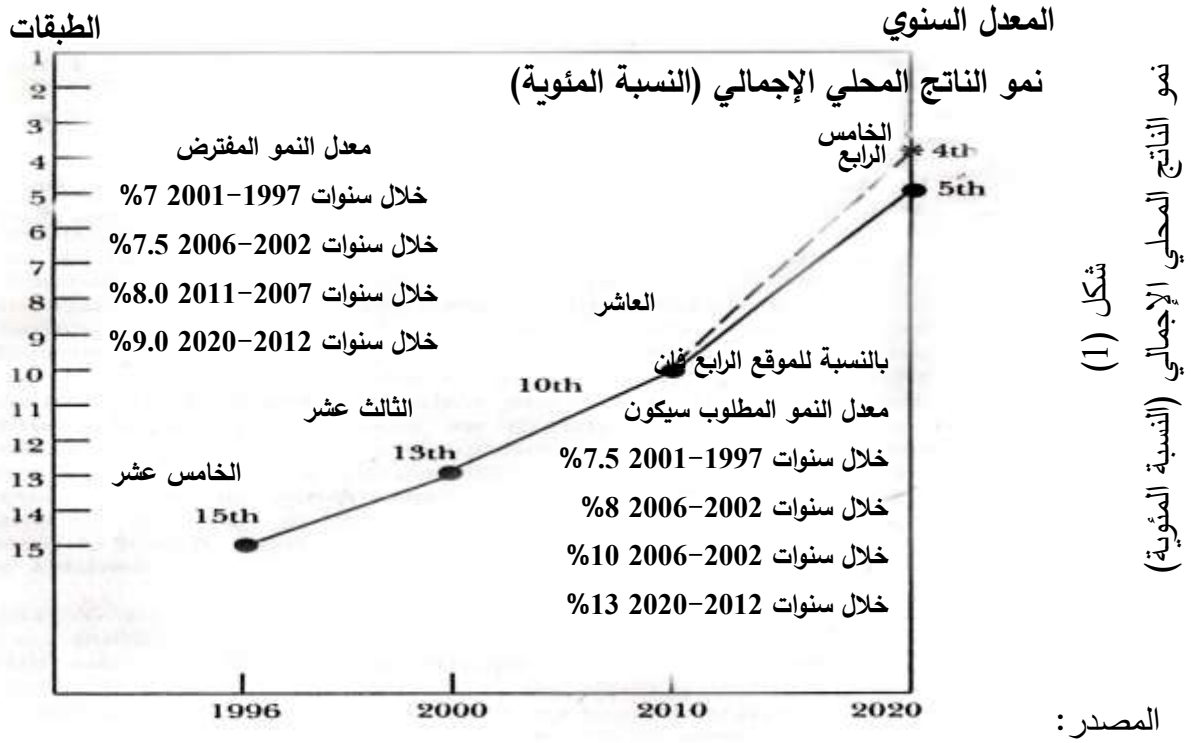

شكل (1)
نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية)

المصدر:

- A.P.J Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, p14.

ولبيان اتجاه الهند قوية تكنولوجيا ينظر الشكل الآتي:

شكل (2)

((باتجاه هند قوية تكنولوجياً))

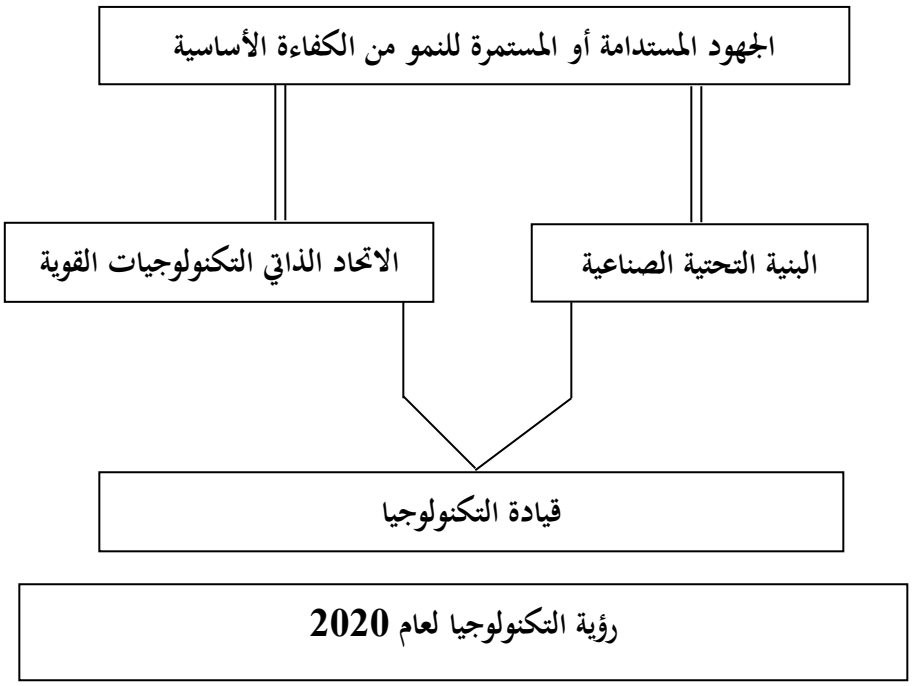

المصدر:

- A.P.j. Abdul kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, p18.

وهناك دراسات أجراها بنك (Deatsche) بشأن تطور الاقتصاد الهندي وآفاقه المستقبلية تفيد أن الاقتصاد الهندي يشهد جملة من التطورات لعل من أهمها ارتفاع متوسط الناتج المحلي الإجمالي إلى (6%) في المدة الممتدة من (2006 حتى 2020)، وتوسع القطاع الصناعي ولاسيما القائم على تكنولوجيا المعلومات وانخفاض معدل النمو السكاني إلى (1.3%) وتشهد الهند تفاوتاً اقتصادياً بين الولايات وعلى الرغم من ذلك التفاوت إلا أن المعدل العام للفقر قد يشهد انخفاضاً ملحوظاً على المستوى القومي منذ عام 1990 إذ انخفض بكل من الريف والحضر بنسبة (10%) فيما بين عامي (1990–2000) حيث سجل الريف تراجعاً من (37% إلى 27%) ومن (33 إلى 23% بالحضر)، وكذلك ترافق الانخفاض الحاد بمعدلات الفقر الريفي مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الولايات وعليه فأن المجتمع الهندي يمر بمرحلة تطور لابد وأن توضح صورتها عام 2020 وتأثيراتها في حجم وطبيعة القوة العاملة، واتساع البنية الأساسية فيما يشمل حافزاً لتحديث الاقتصاد والإنخراط بعمق في التفاعلات الدولية ويعد التواجد الهندي فيما وراء البحار عاملاً موطداً لتلك التوجهات ولاسيما في المدن التي أضحت العولمة حقيقة مسلم بها لديها[16].

وعليه نجد ان الهند تتمتع بقدرة اقتصادية كبيرة تمكنها من تحقيق التفوق والهيمنة على بقية الدول في الإقليم وهذه القدرة الاقتصادية لها أبعادها وآثارها على الصعيد الدولي (كما سيأتي لاحقاً) وتعزز مكانة الهند الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

3- العامل الإجتماعي:

تشهد الهند عدداً من المشاكل تتمثل بالثالوث الخطر (التزايد السكاني، الأمية، الفقر) حيث أن المشكلة السكانية في الهند بدأت تبرز خطورتها منذ بداية القرن العشرين ولاسيما منذ عام 1921 حيث زاد عدد سكانها عن (235.5) مليون نسمة عام (1901) إلى (362) مليون نسمة وفقاً لإحصاء عام 1951 وأدركت القيادة الهندية منذ بداية خطورة هذه المشكلة حيث اعتبرت إن تخفيض معدل الإنجاب يعد شرطاً ضرورياً لتحسين مستوى المعيشة ومن ثم فقد قامت بتبني سياسة تنظيم الأسرة كسياسة ثابتة لها منذ الحصول على الإستقلال إلى الآن، ويمكن القول أن خطورة المشكلة السكانية في الهند تكمن في اقترانها بمعدل أمية مرتفع يصل إلى (48%) ومعدل مرتفع للسكان تحت خط الفقر يصل إلى (40%) ومن ثم فأن ذلك يجعل الهند تدور في حلقة مغلقة إذ أن الزيادة السكانية سبب ونتيجة في آن واحد لكل من الفقر والأمية وأثر ذلك في طبيعة الاستقرار السياسي والاجتماعي المنشود[17].

وفضلاً عما تقدم نجد أن الهند تتسم بدرجة مرتفعة من التعددية اللغوية و الدينية والعرقية ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة عدم اتساق أو تطابق هذه الانقسامات مع حدود الدولة مما أدى إلى نشوء أحداث عنف فيما بينها[18].

وعلى الرغم من تلك المشاكل إلا أن الهند تشهد العديد من المؤشرات الاجتماعية الفاعلة حيث نجد أن معدل معرفة القراءة والكتابة من المتوقع أن يتحسن ليصل إلى نسبة عالية (80%) عام (2020) وهناك خزين كبير من الأدب والمهارة ومشاركة نسوية عالية في النشاطات الاقتصادية فضلاً عن حالة تمدن كبيرة فضلاً عن أن عملية التكامل مع الاقتصاد العالمي من المحتمل أن تجلب عدداً من الأنماط الاستهلاكية المختلفة والأنظمة القيمية، وقد عمدت الحكومة الهندية إلى ابتكار واستنباط الأنظمة التعليمية المنظمة والإعلام وذلك من أجل التعبير عن شكل الحياة الخاص بها على المستويين الثقافي والاجتماعي كما أن القضية المركزية التي تشغل الحكومة الهندية هي توسيع الفرص الاجتماعية المفتوحة للشعب وبقدر ما تظهر هذه الفرص بواسطة التنظيمات الإنتاجية المضادة والسيطرة البيروقراطية وعليه فإن ذلك يستدعي التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والدعم الغذائي والأمن الاجتماعي وكل ذلك

يحتـــاج إلـــى برنـــامج اجتمـــاعي واقتصـــادي وسياســـي عـــام مـــن أجـــل النهـــوض بـــالمجتمع الهندي[19].

ولبيان المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الهندية ينظر الجدول الآتي:

جدول (14)

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

السكان	1.027 بليون (آذار/2001)
الولادة	25.4 لكل 1.000 (2001)
الموت	8.4 لكل 1.000 (2001)
معدلات الحياة	ذكور 62.3
	إناث 65.3 (2001)
وفيات الأطفال	مدني 42 ريفي 72
معدلات المرض	55 (1999)
معدل الأطباء	888 (1998)
السكان في المدينة	27% (2001)
كثافة السكان	324 أشخاص لكل كم^2 (2001)
الفاقة بالأعداد	260 مليون
معدلات الفاقة	26.10% (1999–2000)
نسبة القراءة والكتابة	65.38% (2001)
التشكيل عبر الرأسمال المحلي	23.3% من الناتج المحلي الإجمالي (2002–2003)
عبر الرأسمال المدخر	24.2% من الناتج المحلي الإجمالي (2002–2003)
إنفاق الاستهلاك	76.9% من الناتج المحلي الإجمالي (2002–2003)
عبر الرأسمال المستثمر	24% من الناتج المحلي الإجمالي (2000–2001)
نسبة التضخم	4.4 (نيسان 20002–كانون الثاني،2003،18)
التوليد الكهربائي	499.6 بليون كيلوواط (2001–2002)
البلدات المزودة بالكهرباء	100% (2001–2002)
القرى المزودة بالكهرباء	86.76% (2001–2002)
منتجات الحبوب	210.0 مليون طن (2003–2004)
الاستهلاك المخصب	95.2 كغم (1999–2000)
منتجات حبوب الطعام المتوفرة	151.1النسبة القياسية لكل كغم (2000–2001)

المصدر:

- Satish Kumar, India's National Security, Annual Review, 2004, India Research Press, New Delhi,2005, pp525-526.

4- العامل العسكري:

يبدو أن الموقف الأمني الهندي وفي ظل مصطلحات إعادة التنظيم الدفاعية وتشكيل القوة ولاسيما بعد أحداث كارغيل قد سلط الضوء على القدرة النووية والتقليدية في العديد من المستويات: تكامل الخدمات والتنسيق الجيد، مشاركة طاقم الخدمات في عمليات صنع القرار، وعمل وحدات قوى مخصصة ومن خلال الخطط والانحدار ونمو القوات العسكرية المحدثة وقد أكد مدير الطاقم الجوي المارشال (S. Krish haswam) إلى دور الفضاء ودور القوة الجوية الهندية في المستقبل وقد أوضح رئيس القوة الجوية الهندية إلى أن القوة الجوية الهندية تطمح لإنتقال بنفسها في الفضاء إضافة إلى الدور الكبير الذي تمثله القوة البحرية للهند[20].

ومن الجدير بالذكر إن الهند تؤكد "عدم البدء بالاستعمال" و"لا استعمال للأسلحة النووية ضد الدول التي لا تمتلك الأسلحة النووية"، إن هذا المفهوم يرى أن الهند لربما تستخدم الأسلحة النووية فقط بالرد على هجوم نووي يشن على أراضيها أو على القوات الهندية وأن الهند ستحافظ على خيار استعمال مثل هذه الأسلحة ولاسيما وأن الهند تستمر في مراقبة الاختبارات النووية مع تطوير الأسلحة النووية في ظل السيطرة المحكمة وعلى تصدير التكنولوجيا النووية المغلفة بالقذائف[21].

وإزاء ما تقدم فإن الهند بعد إجراء التجارب النووية الهندية عام 1998 سعت إلى التأكيد على أن المبدأ النووي الهندي يستند على مبدأ ليس الاستخدام الأول، وفي الوقت ذاته فإن الفترة من عام 1998 كانت من أكثر الفترات للاستثمار في النظام العسكري الهندي، حيث أن ميزانية الدفاع قد ارتفعت من 13% إلى 25% كل سنة وأن النظام العسكري الهندي قد خطط للحصول على المزيد من التجهيزات الجديدة والتكنولوجيا المتطورة وأن هذه القوة ليست فقط من أجل مواجهة التهديدات الخارجية ولاسيما الباكستان أو الصين ولكن على مستوى التحضير والتحديث فضلاً عن تأكيد القدرات وأن القوة العسكرية الهندية تعد عنصراً مهماً في تشكيل السياسة الخارجية وأبعاد تلك القوة على مكانة الهند وتأثير ذلك في أن تأخذ الهند دوراً كبيراً في الشؤون الآسيوية والعالمية[22].

وتتميز الهند بحجم إنفاقها الدفاعي الكبير وكما مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (15)

الإنفاق الدفاعي الهندي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالبليون دولار أمريكي	الإنفاق الدفاعي بالدولار	الإنفاق الدفاعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
1994-1993	(92) 269.73	(91) 8.07	2.99
1995-1994	(93) 290.4	(93) 7.0	2.41
1996-1995	(94) 270.2	(94) 7.43	2.74
1997-1996	(95) 330	(95) 8.3	2.51
1998-1997	(96) 371	(96) 10.4	2.8
1999-1998	(97) 385	(97) 12.2	3.16
2000-1999	(98) 469	(98) 14.1	3
2001-2000	(99) 440	(99) 14.2	3.22
2002-2001	(2000) 471	(2000) 14.7	3.12
2003-2002	(2001) 490	(2001) 14.3	2.19
2004-2003	(2002) 505	(2002) 13.8	2.73

المصدر:

- INSAR Research Staff IN Satish Kumar IN India's National Security, Annual Review 2004, New Delhi, 2005, p541.

وتتميز الهند أيضـاً بفاعلية قدراتها العسـكرية في إطار طبيعة صـواريخها النووية البالسـتية كما مبين بشـكل الآتي: شكل (3)

الصواريخ البالستية الهندية

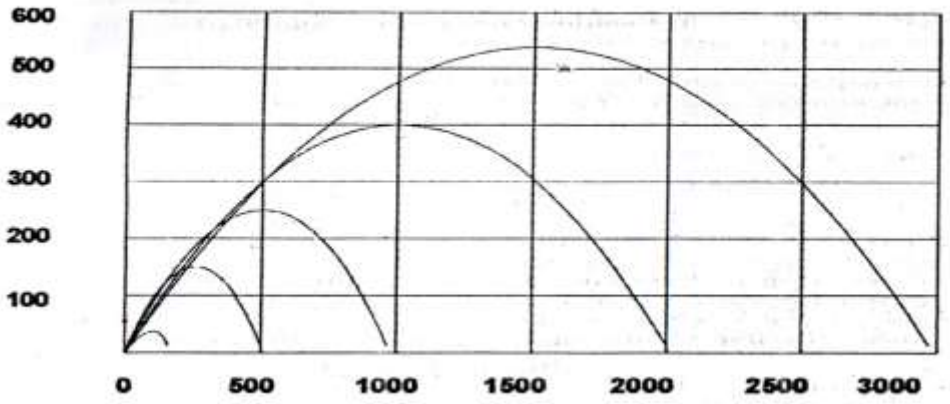

وقت الطيران	مرحلة الدفع المائية/ في الثانية	احتراق مع السرعة كم/ثا	المسافة كم
2.7	16	1.0	120
6.1	36	2.0	500
8.4	55	2.9	1000
11.8	85	3.9	2000
14.8	122	4.7	3000

المصدر:

−Tara Kartha, Ballistic Missiles and International Security, In Jasjit Singh, Naclear India, New Delhi, July 1998, p120.

وإزاء ما تقدم يمكننا القول أن الهند نظراً لامتلاكها القدرات العسكرية المتطورة بنوعيها التقليدي والنووي فضـــلاً عن فاعلية تلك القوة في مواجهة التهديدات الخارجية فإننا نجد أن الهند تســـتمر في تطوير قدراتها العسكرية التي لابد أن تؤدي دوراً بارزاً في تعزيز قدرات الهند في المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية من أجل تحقيق طموحات الهند في الهيمنة والتفوق والســـيطرة ومن ثم تحقيق مســـاعي الحصـــول على المكانة المنشودة في الإطار الإقليمي والإطار الدولي.

الخاتمة

ان العلاقات الهندية الباكستانية تحددت في ضوء مجموعة عوامل مختلفة سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية، وأكدت ان العلاقات تتسم بالصراع على مدى فترات زمنية طويلة ذلك بسبب دوافع الهند للهيمنة في الإقليم وبسبب قضية كشمير وقضية التسلح النووي وعليه ان للهند قوة إقليمية كبرى لها دور إقليمي فاعل في إقليم جنوب اسيا وتسعى الى تأدية دور خارج الإقليم لتحقيق المصالح الاستراتيجية في الإقليم وهي على تنافس شديد مع باكستان والقوى الإقليمية الأخرى.

الهوامش

([1]) نقلاً عن د. هاني الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971–1994)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص ص118–119.

([2]) د. هاني الحديثي، المصدر السابق، ص ص121–122.

ينظر أيضاً: (رودي قازان)، كشمير في قلب الصراع الهندي الباكستاني، ص2، مقالة مأخوذة من الإنترنت للموقع (www.lebarmy.gov).

([3]) خالد المعيني، النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، ص4، (www.sabanews.net).

أنظر أيضاً: كندة ديب، الهند وباكستان، دراسات الهيراتربينون، ص2–4، (www.alwehada.gov.sy).

([4]) أحمد دياب، الموقف الأمريكي من أزمة كشمير (الأبعاد والدلالات) مجلة السياسية الدولية عدد (138)، سنة 35، 1999، ص ص222–223.

([5]) عثمان البتيري، السياسة الأمريكية وحل القضية الكشميرية، قضايا دولية، إسلام آباد، سنة (27)، عدد (319)، شباط، 1996، ص18.

([6]) أحمد طاهر، أزمة كشمير بين معضلة الانتخابات والدور الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، سنة 38، عدد (150)، 2002، ص ص 163–164.

([7]) أحمد طاهر، المصدر السابق، ص ص 164–165.

([8]) نيفين عبد المنعم، تحرير محمد السيد سليم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة، 1998، ص532–533.

([9]) مي قابيل، العلمانية الهندية، تداول السلطة وتعايش الأديان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد (146)، 2001، ص77.

([10]) نيفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 547–548.

([11]) نيفين عبد المنعم، المصدر نفسه، ص535.

([12]) A.P.J Abdul Kalam With Y.S. Rajan, India 2020, A vision for the new millennium, New Delhi, 1998, p6.

([13]) A.P.J Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, p11.

([14]) A.P.j. Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, p16.

([15]) A.P.J. Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, p18.

([16]) إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية، دراسة شاملة، www.aljazeera.net، ص ص4-6.

([17]) نيفين عبد المنعم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص 539-540.

([18]) نيفين عبد المنعم، المصدر نفسه، ص ص540-541.

([19]) A.PJ. Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, pp17-18.

([20]) Satish Kumar, External Security Environment, In India National Security, The Op. Cit, p190.
([21]) Satish Kumar, External Security Environmemnt, The Op. Cit, p193.
([22]) Deutsche Bank Research, India as a Global Power, December, 16, 2005,p3, (www.csls.org).

قائمة المصادر

1- د. هاني الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (1971-1994)، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

2- (رودي قازان)، كشمير في قلب الصراع الهندي الباكستاني، مقالة مأخوذة من الإنترنت للموقع (www.lebarmy.gov).

3- خالد المعيني، النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير، ص4، (www.sabanews.net).

4- كندة ديب، الهند وباكستان، دراسات الهيراتربينون، ص2-4، (www.alwehada.gov.sy).

5- أحمد دياب، الموقف الأمريكي من أزمة كشمير (الأبعاد والدلالات) مجلة السياسية الدولية عدد (138)، سنة 35، 1999.

6- عثمان البتيري، السياسة الأمريكية وحل القضية الكشميرية، قضايا دولية، إسلام آباد، سنة (27)، عدد (319)، شباط، 1996.

7- أحمد طاهر، أزمة كشمير بين معضلة الانتخابات والدور الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، سنة 38، عدد (150)، 2002.

8- نيفين عبد المنعم، تحرير محمد السيد سليم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة، 1998.

9- مي قابيل، العلمانية الهندية، تداول السلطة وتعايش الأديان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد (146)، 2001، ص77.

10-إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية، دراسة شاملة، www.aljazeera.net.

11- A.P.J Abdul Kalam With Y.S. Rajan, India 2020, A vision for the new millennium, New Delhi, 1998, p6.
12- A.P.J Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, p11.
13- A.P.j. Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, p16.
14- A.P.J. Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, p18.
15- A.PJ. Abdul Kalam with y.s. Rajan, India 2020, The Op. Cit, pp17-18.
16- Satish Kumar, External Security Environment, In India National Security, The Op. Cit, p190.
17- Satish Kumar, External Security Environmemnt, The Op. Cit, p193.
18- Deutsche Bank Research, India as a Global Power, December, 16, 2005,p3, (www.csls.org).